الشمري مديراً لفرع بلدية العاصمة

عادل الشنان

قرر وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر الغاء القرار الوزاري رقم 2008/8040 القاضي بإسناد وظيفة مدير فرع بلدية العاصمة للمهندس محمد العرادي تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية للدائرة الادارية في الدعوى رقم 2009/545 واسناد وظيفة مدير فرع بلدية العاصمة الى فالح الشمري لأنه السابق في الأقدمية وبناء على الحكم الصادر لصالحه وعرض المستشار مدير الادارة القانونية.

زيادة كادر الوظائف الهندسية المساندة

عادل الشنان

قام عدد من موظفي البلدية الشاغلين للوظائف ذات الطابع الهندسي برفع طلب الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر بشأن مطالبتهم بزيادة البدلات الخاصة بهم اسوة بزملائهم العاملين بالوظائف الهندسية التخصصية. وعليه قام مدير عام البلدية م.احمد الصبيح بمخاطبة رئيس ديوان الخدمة المدنية لموافاته برأي الديوان حول مطالبة شاغلي الوظائف ذات الطابع الهندسي بزيادة فئات البدلات التي تمنح لهم اسوة بشاغلي الوظائف الهندسية التخصصية باعتبار انه طلب زيادة كادر الوظائف الهندسية المساندة.

ضمن 6 قرارات منها استحداث شارع فرعي في سعد العبدالله

صفر يعترض على زيادة المساحة التجارية لمشروع سليل الجهراء

عادل الشنان

تنفرد «الأنباء» بنشر اعتراضات وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر على 6 قرارات للمجلس البلدي والإشارة الى 9 أخرى خلال تصديقه على قرارات البلدي المتخذة في اجتماعه رقم 2010/11 لدور الانعقاد العاشر بتاريخ 14 يونيو الماضي حيث أحاط د.صفر البلدي علما باعتراضه على:

1 ـ القرار رقم (م ب/ل ج 2010/11/203/3) (ص142) بشأن الموافقة على الاقتراح المقدم من العضو عبدالله العنزي بشأن استحداث شارع فرعي ضمن القطعة 11 بمنطقة سعد العبدالله شريطة أخذ موافقة أصحاب القسائم المطلة على الشارع.

2 ـ القرار رقم (م ب/ل ج 2010/11/207/3) (ص161) بشأن الموافقة على الطلب المقدم من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية زيادة نسبة المساحة التجارية لمشروع القرية التراثية الترويحية (سليل الجهراء) من (7,32٪) الى (10٪).

3 ـ القرار رقم (م ب/ل ك 2010/11/215/5) (ص207) بشأن الموافقة على تحويل القطعة (4) المؤشرة باللون الأحمر ضمن منطقة صبحان الصناعية من صناعات غذائية الى تخزين وذلك حسب اقتراح الأعضاء م.أشواق المضف، م.جنان بوشهري، مانع العجمي، بحيث تصبح قسائم تخزينية فقط شريطة ان يتم دراسة المنطقة على النحو التالي: الا يزيد ارتفاع المباني بالمنطقة عن (9) أمتار، احضار موافقة الطيران المدني، احضار موافقة الادارة العامة للاطفاء، موافقة وزارات الخدمات، اعادة تنظيم المنطقة بحسب الاستخدام المقترح لها، عمل دراسة مرورية متكاملة للمنطقة والشوارع المحيطة ودراسة مواقف للشاحنات ضمنها.

4 ـ القرار رقم (م ب/م أ/ل ح 2010/11/234/5) (ص303) بشأن الموافقة على الطلب المقدم من الشركة الكويتية للخدمات الطبية تمديد العمل بقرار المجلس البلدي رقم (م ب/ف2000/4/59/5) المتخذ بتاريخ 2000/2/14 والقاضي بالموافقة على طلب الشركة الكويتية للخدمات الطبية تحويل مواقف السيارات الواقعة بالقرب من مستشفى الكويت تقاطع شارع قطر مع شارع الخنساء بمنطقة السالمية الى مبنى مواقف سيارات عامة متعدد الأدوار شريطة ان يتم تصميم المبنى من أرضي وأول وسطح وربط المواقف مع المستشفى بممر للمشاة مغطى ومناسب ومكيف وعلى ان تقوم الشركة ببنائها وادارتها وصيانتها على نفقتها، وان تكون مواقف عامة مجانية وبمساحة (3600م2) وبأبعاد (60م×60م) على ان يتم تقديم المخططات والبدء بالتنفيذ خلال سنة من تاريخ صدور قرار التمديد.

5 ـ القرار رقم (م ب/م أ/م م 2010/11/242/1) (ص341) بشأن الموافقة على البنود التالية:

أولا: بشأن كتاب مجلس الوزراء الخاص بنقل تبعية المشاريع ذات الكلفة التي لا تتعدى 5 ملايين دينار وبضرورة الابقاء على تلك المشاريع وانجازها من خلال المكاتب الهندسية ومسألة استثناء المشاريع الحكومية من تبعية وزارة الأشغال وما هي إلا لنقل التبعية وليس لتنفيذ التصاميم والإشراف.

ثانيا: الزام وزارة الأشغال العامة عند تعاقدها مع المكاتب العالمية بالمادة (11) من لائحة مزاولة المهن الهندسية والدور الاستشارية التي تنص على انه لا يجوز للمكاتب الهندسية الأجنبية مزاولة الأعمال الهندسية في البلاد الا بالتعاون مع المكاتب الهندسية المحلية المرخصة.

ثالثا: الغاء مساحات الاشراف المقررة على المكاتب الهندسية التي مضى عليها خمس سنوات من صدور تعهد الاشراف من شعبة الاشراف في بلدية الكويت مع الابقاء على المسؤولية القانونية المالية على المكتب الهندسي والمقاول والمالك واخلاء طرف البلدية من اي مسؤولية.

6 ـ الموضوع الوارد بالباب الثالث من المحضر (ص378) بشأن احالة نسخة من الكتابين المذكورين أعلاه، وذلك لاتخاذ الآتي:

1 ـ ايقاف الاجراءات التنفيذية الخاصة بقرار (م ب/ر و/2010/7/101) الصادر بتاريخ 2010/4/19.

2 ـ رفع تقرير مفصل بشأن الموضوع.

3 ـ امكانية الغاء الموقع السابق واختيار موقع بديل ومناسب.

يرجى الاستعجال في الرد على ان يعرض هذا الرد خلال الجلسة القادمة التي ستعقد بتاريخ 2010/6/28.

بالاضافة الى التنويه الى القرار رقم (م ب/رو/2010/11/189) (ص123) بشأن الموافقة على التمسك بالقرار رقم (م ب/ل ح 2010/9/150/3) الآتي نصه: الموافقة على الغاء تخصيص موقع محطة التحويل البالغ مساحتها (144 م2) والواقعة ضمن حدود القسيمتين (82 و85) بالقطعة (2) بمنطقة السالمية على ان يخصص موقع بديل بأبعاد (12,5×16,5م) وبمساحة (206,25م2) حسب طلب وزارة الكهرباء والماء، شريطة: التنسيق مع وزارة الكهرباء والماء بشأن الموقع البديل، التنسيق مع وزارات الخدمات قبل التنفيذ، الغاء ما يخالف ذلك من قرارات سبق وان اتخذت بهذا الشأن، سيتم رفع القرار الى مجلس الوزراء استنادا للمادة (14) من القانون رقم (2005/5) في شأن بلدية الكويت.

د.فاضل صفر

القرار رقم (م ب/رو/2010/11/190) (ص30) بشأن الموافقة على التمسك بالقرار رقم (م ب/ل د 2010/9/161/5) الآتي نصه: الموافقة على الطلب المقدم من شركة النقل العام الكويتية توسعة مساحة المطعم القائم بمحطة نهاية خطوط باصات منطقة الفحيحيل والبالغ مساحته 25 مترا مربعا بالطابق الأرضي فقط بإضافة مساحة 41,30 مترا مربعا لتصبح المساحة الكلية للمطعم 66,30 مترا مربعا. شريطة: عمل مدخل خاص خارجي، الا يتم عمل اي اضافة او توسعة للمطعم او خدمات اخرى في طابق الميزانين وان يستغل فقط كاستراحة وصالة انتظار للركاب. سيتم رفع القرار الى مجلس الوزراء استنادا للمادة (14) من القانون رقم (2005/5) في شأن بلدية الكويت.

تعديل القرار رقم (م ب/ل ع 2010/11/192/5) (ص41) بالغاء كلمة (الشركة) منه لتصبح آخر جملة من القرار كالتالي: «... وأن يبرم عقد ايجار من ادارة أملاك الدولة والخدمات بوزارة المالية).

تعديل صياغة القرار (رقم م ب/ل ع 2010/11/195/5) (ص58) ليكون كالتالي: الموافقة على الاقتراح المقدم من العضو مهلهل الخالد، على امتداد الشارع المطل على القسيمة رقم (82) قطعة (9) بمنطقة الشامية لتسهيل عملية الدخول لمالك القسيمة على ان تقوم وزارة الأشغال العامة بتنفيذ امتداد الشارع.

تعديل صياغة القرار رقم (م ب/ف 2010/11/200/5) (ص114) ليكون كالتالي: الموافقة على تمديد العمل بقرار المجلس البلدي رقم (م ب/ف 2008/7/193/9) المتخذ بتاريخ 2008/5/5 بشأن القسائم (1، 2، 3، 4، 5، 6) من القطعة (27) بمنطقة حولي وتعديل حدودها مع اضافة ما مساحته (96م2) ذلك لإقامة مجمع تجاري فندقي ولمدة سنة من تاريخ صدور هذا القرار وبنفس الشروط الواردة بالقرار السابق.

تعديل صياغة القرار رقم (م ب/ل د 2010/11/219/7) (ص230) الموافقة على الاقتراح المقدم من العضو مانع العجمي نقل الموقع المخصص لمحطة تعبئة المياه بمنطقة المنقف الى الموقع البديل بمنطقة جنوب الصباحية والمجاور لوزارة الإعلام وبمساحة (12000 م2) شريطة التنسيق مع وزارات الخدمات قبل التنفيذ.

تعديل القرار رقم (م ب/ل د 2010/11/223/7) (ص251) بإلغاء حرف (م) الوارد بعد أبعاد المحطة لتصبح الجملة الأولى من القرار كالتالي: الموافقة على الطلب المقدم من وزارة الكهرباء والماء تخصيص موقع لمحطة توليد قوى كهربائية وتقطير المياه في منطقة الجليعة بأبعاد (1,5×2,250كم).

تعديل صياغة القرار رقم (م ب/م أ/ل ح 2010/11/241/5) (ص251) ليكون كالتالي: الموافقة على الطلب المقدم من الشيخ مبارك الجابر الأحمد الصباح وشركائه ترخيص ديوان العائلة باسم (ديوان دار جابر) على العقار الموصوف بالقسيمة رقم (47) الواقع بالقطعة رقم (1) من ضاحية الزهراء البالغ مساحتها (4198م2) بموجب الوثيقة الشرعية رقم (2909) المؤرخة في 2010/3/14 شريطة ان يتم تقديم المخططات المعمارية لاعتمادها من البلدية وفق الأنظمة والاجراءات المتبعة بهذا الخصوص.

تصحيح المساحة الواردة بالقرار رقم (م ب/م أ/ب 2010/11/243/3) (ص319) ليكون القرار كالتالي: الموافقة على الطلب المقدم من الشركة العربية الدولية للمشروعات الصناعية تخصيص مساحة للتشوين تبلغ (207,400م2) ضمن الموقع المخصص لإقامة مشاريع النفايات والاستفادة منها ومرافق الردم الصحي بمنطقة جنوب الدائري السابع لتصبح اجمالي مساحة التشوين (257,400م2).

شكر القيادة السياسية على استجابتها للمطالب الشعبية

العازمي: سنستدعي الجهاز التنفيذي في البلدية ولجنة الإزالة لوضع قانون وآلية لوجود السلالم والأدراج الخارجية

عادل الشنان

عبر رئيس المجلس البلدي زيد العازمي عن شكره للقيادة السياسية والحكومة لاستجابتها للمطالبات الشعبية والبرلمانية والبلدية بشأن تأجيل إزالة السلالم الخارجية والرامبات حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

وقال العازمي خلال مؤتمر صحافي عقده صباح امس في مكتبه في المجلس البلدي ان لجنة إزالة التعديات والمظاهر غير المرخصة المقامة على املاك الدولة والمجلسين «البلدي والأمة» سيجتمعون بعد العطلة لوضع آلية وقانون ولائحة تخص هذه المسألة حتى يتم طي هذا الملف نهائيا بشكل يخدم الجميع وخاصة الأهالي.

مضيفا: تم عقد عدة ورش سابقة ولقاءات مع لجنة الإزالة لوضع آلية معينة لوجود السلالم لكن لم يتم الخروج باتفاق شامل يخصها مشددا على ضرورة مراعاة الجهات المسؤولة عن حدوث هذه المشكلة والمواطنين الذين وقعوا بها دون قصد وإنما للاحتياج السكني البحت، مشيرا الى ان عددا من المنازل يشكو اصحابها من عدم تناسق وانسيابية المداخل والمخارج والارتفاعات الأمر الذي جعل من وجود السلالم أمرا ضروريا وملحا كي يتمكنوا من استغلال واستعمال المداخل بالشكل المطلوب.

وألقى العازمي باللائمة على وزارة الكهرباء والبلدية بشأن وجود مثل تلك المشاكل الإنشائية والتي وقعت على أملاك الدولة قائلا: لولا وجود تراخيص البلدية والكهرباء بإيصال التيار الكهربائي لتلك المنازل لما حصلت المشكلة ومن المفترض في هاتين الجهتين عدم امضاء وانجاز أي اجراء للمساكن الجديدة ما لم تكن مستوفية للشروط واللوائح الانشائية وممتثلة للقوانين مضيفا انه يجب عدم تحميل المواطن مسؤولية المخالفة وحده بل يجب محاسبة هاتين الجهتين ذواتي الترخيص الأول.

وحمل تبعات ذلك الإجراء لكل من وزارة الكهرباء وبلدية الكويت وحتى لجان الإزالة قائلا: ما ذنب المواطن البسيط أن تملأ واجهة منزله بالملصقات التي تدعوه لازالة التجاوز الذي تسببت به اصلا وزارتان كبيرتان اخطأتا بالمقام الأول، قائلا: تم التوصل الى مقترح يقضي بأن تكون السلالم بمسافة مترين ونصف على أملاك الدولة وأن تكون مكشوفة والا تكون مغلقة.

وشدد العازمي على مسألة وجود عدد من المعاقين في بعض المنازل وهذه ضرورة ملحة لوجود السلالم الخارجية لهذه الفئة قائلا: من غير المعقول ان يستخدم المعاق سلالم الاصحاء في الخروج والدخول مطالبا بالسماح بوجود الرامبات الخارجية لفئة المعاقين بشكل خاص على الأقل معلنا أن هذا المطلب سيتم مناقشته مع لجنة الازالة خلال الشهرين القادمين (العطلة الصيفية).

رئيس المجلس البلدي زيد العازمي خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

وقال: سنستدعي الجهاز التنفيذي في البلدية ولجنة الإزالة لوضع قانون وآلية تسمح بوجود السلالم والادراج الخارجية والرامبات.

وفي رده على سؤال لأحد ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن الأسوار الخارجية لمنازلهم وضرورة ايجاد آلية لانشائها قال العازمي يفترض ايجاد آلية خاصة لفئة المعاقين، تمنحهم حق البناء الاستثنائي والا يتم تطبيق قوانين الانشاءات ولجان الازالة المتعلقة بالاصحاء على تلك الفئة واعدا بتقديم المقترحات الخاصة بهذا الشأن والمطالبة المستمرة لتحقيقها وتشريعها.

كما قال العازمي في رده على سؤال بشأن تعدي عدد من اعضاء مجلس الأمة على اختصاصات اعضاء المجلس البلدي بشأن المقترحات والتسميات والتخصيص والاستملاك وما إلى ذلك ان من الواجب على اعضاء مجلس الأمة معاونة زملائهم واخوانهم في المجلس البلدي لا أن يتجاوزوا ذلك بأخذ اختصاصاتهم والتعدي على حقوقهم، مؤكدا ان ذلك ان حصل فإنه ربما كان من باب عدم القصد.

العنزي يهنئ أهالي الجهراء بموافقة «البلدي» على نقل مضخة مياه الجهراء ومزارع الدواجن

هنأ عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي أهالي الجهراء بموافقة المجلس البلدي على المقترحين اللذين تقدم بهما بشأن نقل مضخة مياه الجهراء من موقعها الحالي الى موقع بديل بجانب مدينة الحجاج، وذلك بسبب الازعاج الكبير المتسببة فيه لمواطني الجهراء، خصوصا المساكن المحيطة بها، ونقل مزارع الدواجن المحيطة بجنوب الجهراء.

م.عبدالله العنزي

وقال ان نقل مضخة مياه الجهراء سيخفف كثيرا من معاناة أهالي الجهراء لتسبب المضخة في تدهور كبير للبنية التحتية لمعظم الشوارع، وتشققات وتخريب الطرق بسبب تناكر المياه، لافتا الى ان الشارع الذي تقع فيه المضخة شارع استثماري تجاري، وكان من المفترض ان يكون واجهة جيدة لمحافظة الجهراء، ولكنه أصبح الآن متهالكا بسبب هذه المضخة.

وأضاف م.عبدالله العنزي: ايمانا منا بضرورة العمل على سلامة المواطنين في الجهراء وتجنيبهم الحوادث، حيث ان هذه المضخة تسببت في العديد من الحوادث وتهدد حياة المواطنين، خصوصا الاطفال، ونظرا لتلمسنا معاناة الاهالي، قدمنا هذ المقترح الذي كلل ـ بتوفيق الله ـ بالموافقة من قبل اعضاء المجلس البلدي.

وهنأ م.العنزي اهالي الجهراء بموافقة المجلس البلدي على مقترح نقل موقع مزارع الدواجن المحيطة بمنطقة جنوب الجهراء الى جوار مزارع الدواجن الواقعة على طريق السالمي حتى تكون بعيدة عن مناطق التجمعات السكانية، مشيرا الى ان نقل مزارع الدواجن سيخفف ايضا من معاناة أهالي الجهراء لما لهذه المزارع من رائح كريهة وتأثيرات ضارة على الصحة نظرا لقربها من السكن الخاص.

العثمان يثمن جهود «البلدي» في وقف إزالة السلالم

ثمن امين سر الحملة الوطنية الشعبية الاعلامي محمد العثمان الدور الكبير لرئيس المجلس البلدي زيد العازمي واعضاء المجلس البلدي من خلال مناشدة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد عبر وسائل الاعلام لوقف ازالة السلالم في منازل المواطنين والدور الكبير للمجلس البلدي في اتخاذ قرار تنمية المشاريع الكبيرة لنهضة البلاد مثل جسر الشيخ الجابر ومدينة الحرير والشارع الاعلامي «السلطة الرابعة».

محمد العثمان

الهدية والعجمي: البلدية هي المتسبب في مشكلة السلالم والأدراج

عادل الشنان

طالب عضوا المجلس البلدي مانع العجمي ومحمد الهدية الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت بالإسراع في عمل الدراسة الفنية حول الدرج والسلالم تجاوبا وقرار مجلس الوزراء.

وأثنى العضوان على قرار مجلس الوزراء بتأجيل ازالة الدرج الخارجي المخالف واعطاء مهلة معتبرين ان هذه خطوة من مجلس الوزراء تتماشى مع رغبات المواطنين وهو ما يؤكد حرص مجلس الوزراء على التفاعل مع القضايا التي تشغل الرأي العام.

مانع العجمي

محمد الهدية

واضافا ان المجلس البلدي أشار القضية منذ فترة وتعامل معها وفق المصلحة الوطنية، فقد عقد ورشة عمل بهذا الخصوص حضرها ممثلون عن لجنة ازالة التعديات وبلدية الكويت وقد تم التوصل الى اعطاء مهلة قبل الازالة.

واشار الى ان البلدية هي المتسبب في هذه المشكلة من الاساس بتخاذلها في الرقابة المنوط بها حتى انتشر الدرج المخالف في مناسيبه وارتفاعاته وهي الآن مطالبة بتصحيح الوضع حتى يتم التعامل مع المشكلة وفق قانون منظم والانتهاء من هذا الوضع بشكل جذري.

وافادا بأن ترخيص الدرج والمظلات الخرسانية من صلب عمل المجلس البلدي، والاعضاء في انتظار ما ستتقدم به بلدية الكويت للمجلس بناء على توصية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان الذي اكد ان الموضوع عند بلدية الكويت. واكدا ان المجلس البلدي لديه رؤية فنية لمعالجة هذا الامر، وذلك نتيجة دراسات فنية عملت عليها اللجنة الفنية خلال الفترة الاخيرة، مشيرين الى ان البلدي استطاع من قبل ايقاف ازالة الاسوار الزراعية واليوم ساهم بشكل كبير في ايقاف ازالة الدرج وهو ما يحسب له.

الحشان: تعاون الجهات الحكومية جعل منظومة مراقبة الغذاء أكثر فاعلية

قال مدير ادارة العلاقات العامة في بلدية الكويت راشد الحشان ان تعاون الجهات الحكومية المعنية جعل منظومة مراقبة الغذاء في الكويت اكثر فاعلية.

واوضح ان تعاون الاجهزة الحكومية المعنية بضمان تأمين سلامة الغذاء وجودته للمستهلك يتم من خلال ترؤس البلدية للجنة سلامة الأغذية التي تضم هذه الجهات الحكومية.

وقال الحشان ان لجنة سلامة الأغذية التي يرأسها نائب مدير عام البلدية لقطاع الخدمات محمد غزاي العتيبي تضم بلدية الكويت التي تقوم بالتفتيش الصحي على الأغذية في المصانع والمخازن والمطاعم والأسواق كما تمنح التراخيص الصحية للعاملين فيها ووزارة الصحة التي تقوم بتحليل الأغذية قبل تداولها وفحص وتأهيل متداولي الأغذية ومتابعة الحالات المرضية المتعلقة بسوء تداول الأغذية والوقاية منها في حين تؤمن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية سلامة الانتاج النباتي والحيواني.

وافاد بأن الهيئة العامة للصناعة تعد المواصفات القياسية للمواد الغذائية فيما تقوم وزارة التجارة بحماية المستهلك من الغش التجاري الى جانب جهات اخرى مساندة تقوم بأدوار كبيرة كادارة الجمارك والهيئة العامة للبيئة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية. واضاف ان اللجنة تختص باتخاذ التوصيات اللازمة بشأن حظر ومنع تداول المواد الغذائية بكل أنواعها سواء المستوردة منها او المنتجة محليا في حال حدوث اي خطأ يهدد سلامة وصحة المستهلكين من تداول تلك المواد الغذائية. وتطرق الحشان الى العمل الرقابي على الاغذية في بلدية الكويت مشيرا الى ان ادارات البلدية المعنية بمراقبة الغذاء تقع ضمن قطاع الخدمات وهي ادارة فحص الاغذية وادارة أنظمة الخدمات البلدية وادارة الأغذية المستوردة.